**للنشر الفوري**

**٢٢ تموز/يوليو ٢٠٢٦ – بيروت، لبنان**

عقدت مبادرة الإصلاح العربي ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، بالشراكة مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ومركز حماية الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت، ومنصة الفاعلين في قطاع المياه في لبنان، مؤتمراً استمر يوماً كاملاً بعنوان "إعادة بناء العدالة المائية في لبنان: الحوكمة والمساءلة ومستقبل المياه" في فندق روتانا الجفينور في بيروت.

جمع المؤتمر باحثين وممارسين وفاعلين بلديين ومزارعين وصحافيين وشركاء تنمية لمواجهة قطاع مائي يرزح تحت ضغوط متراكمة. فأزمة المياه في لبنان لم تعد تُفهم كمسألة ندرة وحسب: إذ التقى تغيّر المناخ، وعقود من إخفاق الحوكمة، والانهيار المالي، وتدمير البنية التحتية للمياه واستخدامها كأداة في الصراع منذ عام ٢٠٢٣، لتتحول جميعها إلى أزمة مركّبة تهدد سبل العيش والصحة العامة وحق المجتمعات في البقاء على أرضها. وإذ تجاوزت النقاشات المقاربات التقنية الضيقة، فقد اعتمدت منظور العدالة المائية الذي يتعامل مع المياه لا كسلعة بل كمنفعة عامة وحق أساسي من حقوق الإنسان، وطرحت الأسئلة حول من يحصل على مياه آمنة وميسورة الكلفة، ومن يُقصى، ومن يتحمل عبء إخفاقات الحوكمة والنزاع والتدهور البيئي.

انتظم اليوم في ثلاث جلسات.

استندت الجلسة الأولى، 'حوكمة المياه في لبنان: فهم الأزمة بما يتجاوز الندرة'، إلى الأدلة والتحليلات الواردة في تقرير المرصد العربي ٢٠٢٥ حول الحق في المياه الصادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وإلى بحث جول حاتم الصادر عن مبادرة الإصلاح العربي حول الظلم المائي في ظل نظام التعرفة الموحدة في لبنان. وتناولت الجلسة العوامل التنظيمية والمؤسسية والقانونية الكامنة وراء إخفاقات الحوكمة المستمرة، وعدم موثوقية الخدمة العامة، وعدم المساواة في الوصول إلى مياه آمنة وميسورة

الكلفة. وعرض جول حاتم كيف يُلزم نظام الفوترة الحالي الأسر بدفع رسوم رسمية بصرف النظر عن الخدمة المتلقاة، ما يدفعها إلى الاعتماد على مسارات تكيّف باهظة وشديدة التفاوت. وقدّم حبيب معلوف (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية) تقييماً نقدياً لما إذا كانت الاستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠٢٤–٢٠٣٥ تعالج على نحو كافٍ قضايا الحوكمة والقدرة على تحمل الكلفة والاستدامة البيئية والمساءلة، أم أنها تواصل إعطاء الأولوية للبنية التحتية واسترداد الكلفة. وأرسى جورج غاريوس (اليونسكو) الأسس القانونية والمؤسسية للجلسة، فبحث في تشتت المسؤوليات والفجوة بين التشريع والتطبيق. وشارك إلياس كنّاب (أوكسفام) دروساً مستخلصة من العمل مع مؤسسات المياه والمجتمعات المحلية لتعزيز تقديم خدمة مائية عامة أكثر إنصافاً وخضوعاً للمساءلة. وأدارت الجلسة الدكتورة مايا نعمة، المديرة التنفيذية لمبادرة التحريج في لبنان.

ووثّقت الجلسة الثانية، 'المياه تحت النار: التدمير والتهجير وتقويض شروط الحياة'، نمطاً منهجياً من الضربات على محطات الضخ والآبار ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وتدمير البنية التحتية للري في الجنوب والبقاع، وتلوث التربة والمياه. وإذ جعلت من حوض نهر الليطاني محوراً رابطاً، طرحت الجلسة سؤالاً حول ما تعنيه هذه الاعتداءات للمزارعين والأسر النازحة وإمكان العودة. وشارك في الجلسة يحيى ضاهر، الرئيس السابق لاتحاد البلديات؛ وسعدى علوه، رئيسة قسم الصحافة في «المفكرة القانونية» ومؤلفة كتاب «الليطاني: قتل النهر وأهله»؛ وأحمد جمال، مهندس في الجنوبيون الخضر، وأدارت الجلسة الدكتورة رُبى زيادة، المركز الوطني للمخاطر الطبيعية والإنذار المبكر.

واستكشفت الجلسة الثالثة، 'نحو مستقبل مائي أكثر عدلاً: مقاربات جديدة للتعافي وإعادة الإعمار'، الحلول القائمة على الطبيعة، والإدارة المستدامة للمياه في الزراعة والنظم الغذائية، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة القائمة على مشاركة المجتمعات. وشارك في الجلسة الدكتور ياسر أبو نصر، مدير مركز حماية الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت؛ وسيرج حرفوش، خبير في الزراعة الإيكولوجية وأحد مؤسسي مبادرة 'بذورنا جذورنا'؛ وورولا مجدلاني، خبيرة في سياسات التنمية المستدامة وحوكمة الموارد الطبيعية؛ والدكتور فرج الأعور، المؤسس والمدير التنفيذي لشركة الأعور للمياه؛ والدكتور نديم فرج الله، مسؤول أول لشؤون الاستدامة في الجامعة اللبنانية الأميركية، وأدارت الجلسة رؤى الفارس (معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية).

وعبر الجلسات الثلاث، تكرّرت رسالة واحدة: إن تحقيق العدالة المائية في لبنان يتطلب أكثر من البنية التحتية والإصلاحات المموّلة من المانحين. فهو يتطلب إصلاحاً في الحوكمة، ومؤسسات عامة أقوى، ومجتمعاً مدنياً قادراً على العمل معاً عبر البحث والمناصرة والتنظيم المجتمعي. إن تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحث والمجتمعات المتضررة ليس مكمّلاً للعدالة المائية، بل شرطاً مسبقاً لها.

**اقتباسات من الجهات المنظِّمة:**

**معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت:** "نرى في هذا المؤتمر فرصة لنقل النقاش إلى ما هو أبعد من الاستجابة الطارئة وترميم البنية التحتية، نحو رؤية أوسع لحوكمة المياه تكون منصفة وخاضعة للمساءلة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. والأهم أنه يوفّر منصة تجمع صنّاع السياسات والباحثين والممارسين والمجتمع المدني وشركاء التنمية لإعادة التفكير جماعياً في كيفية حوكمة المياه في لبنان."

**مبادرة الإصلاح العربي:** "خلف كل إخفاق في الحوكمة أسرة تدفع أكثر وتحصل على أقل. إن مستقبلاً مائياً عادلاً يعني إعادة بناء منظومات موثوقة وميسورة الكلفة وخاضعة للمساءلة العامة، بحيث يعني الاشتراك فعلاً الحصول على الخدمة."

**شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية:** "إن أزمة المياه في لبنان ليست مجرد مسألة ندرة مادية أو بنية تحتية؛ بل تتجذر في إخفاقات الحوكمة، والمؤسسات المجزأة، وعدم المساواة في الوصول، والسياسات التي كثيراً ما أعطت الأولوية للمشاريع الكبرى واسترداد الكلفة على حساب حقوق الناس. ولذلك يجب تقييم الاستراتيجية الوطنية للمياه بمعيار قدرتها على ضمان مياه آمنة وميسورة وموثوقة للجميع، وحماية المياه الجوفية والنظم البيئية، وتعزيز مؤسسات عامة شفافة وخاضعة للمساءلة. إن النهوض بالحق في المياه يتطلب تجاوز الحلول التقنية نحو نموذج تشاركي يتمحور حول العدالة ويتعامل مع المياه بوصفها منفعة عامة لا سلعة."

**مركز حماية الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت:** "تشكّل المياه في مركز حماية الطبيعة أحد محاور عملنا الرئيسية. فمن خلال الحلول القائمة على الطبيعة، نعمل على استعادة النظم البيئية، وتعزيز الأمن المائي، وضمان ازدهار الإنسان والطبيعة معاً. وهذا المؤتمر أكثر من مجرد حوار؛ إنه دعوة إلى التعاون والابتكار والعمل الجماعي لرسم مستقبل مائي أكثر إنصافاً واستدامة للبنان."

**منصة الفاعلين في قطاع المياه في لبنان:** "لطالما شكّلت العدالة المائية موضوعاً مطروحاً للنقاش في القطاع، بهدف الوصول إلى توزيع آمن ومنصف لخدمات المياه في لبنان؛ ومع ذلك، من المهم أخذ أوجه عدم المساواة في المجتمع بعين الاعتبار، حيث تواجه الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما في المناطق المهمّشة، نقصاً في المياه وصعوبات في تحمّل كلفتها. وفي هذا المؤتمر، ستفتح الجلسات الثلاث مساحة للحوار بين مختلف الجهات المعنية لمناقشة حوكمة المياه وأمنها، والإجراءات اللازمة لبناء مستقبل أفضل، على أمل التقدّم نحو عدالة مائية أفضل في لبنان."

وأكدت الجهات المنظِّمة التزامها المشترك بالبناء على استنتاجات المؤتمر، وبالمضي قدماً نحو استراتيجية وطنية للمياه تضع العدالة المائية، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وحماية البيئة، والتنسيق بين القطاعات، في صلبها.

**- انتهى -**

**للاستفسارات الإعلامية، يُرجى التواصل مع:**

**مبادرة الإصلاح العربي:**
سيرين الدردري، مديرة الإعلام والتواصل
s.dardari@arab-reform.net

**معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية:**
مارينا شمّا - مديرة الإعلام والتواصل

mc145@aub.edu.lb

**مركز حماية الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت:**

غادة جبران، مسؤولة الإعلام والتواصل

gj18@aub.edu.lb

**شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**

ديالا عبد الصمد، مسؤولة الإعلام والتواصل

diala.abdelsamad@annd.org

**منصة الفاعلين في قطاع المياه في لبنان:**
جاسمين قارح – منسقة المنصة - Jasmine.kareh@lewap.org